مجتمع

ثوران بركان جبل ليوتوبي في إندونيسيا

ثار بركان جبل ليوتوبي في منطقة إيست فلوريس شرقي إندونيسيا، صباح الاثنين، وقذف الرماد البركاني إلى ارتفاع 800 متر من فوهته. وحذرت السلطات السكان المقيمين حول البركان من القيام بأي نشاط، واتباع التوجيهات الحكومية، مشيرة إلى احتمال فيضانات في الأنهار التي تنبع من الجبل إذا كان هناك أمطار غزيرة. وفي يناير/كانون الثاني الماضي، أجلت سلطات جزيرة فلوريس نحو 1200 شخص من قرى بالقرب من البركان الذي أطلق رماداً ودخاناً. وينتشر في أرخبيل الجزر الإندونيسية نحو 130 بركاناً نشطاً. (قنا)

مقتل 16 في حادث سير بإقليم كشمير

سقطت حافلة صغيرة من على طريق جبلي في نهر بالشطر الخاضع للإدارة الباكستانية من إقليم كشمير، ما أسفر عن مقتل 16 شخصاً، وإصابة آخرين. وقالت الشرطة الباكستانية، الاثنين، إن الحادث وقع في وادي نيلام، وإن من بين القتلى تسعة أطفال وأربع نساء، بينما أصيب أربعة أشخاص قفزوا من الشاحنة قبل سقوطها في النهر. وحوادث الطرق شائعة في باكستان بسبب ضعف البنية التحتية للطرق وتجاهل قوانين المرور. والشهر الماضي، لقي 28 شخصاً مصرعهم عندما سقطت حافلة ركاب في وادٍ صخري بمقاطعة بلوشستان. (أسوشييتد برس)

20 عاماً لإعادة إعمار غزة

اعتبر المتحدث باسم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» جوناثان فاولر، أنّ الدمار الذي خلفته الحرب الإسرائيلية على غزة يفوق ما نتج من الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وأنه يحتاج أكثر من 20 عاماً لمحوه وإعادة إعمار القطاع «الذي تمت تسويته بالأرض تقريباً». وقال فاولر: «يجب أن تبقى كل العيون على غزة حتى عندما يحدث وقف لإطلاق النار لأن جهود إعادة الإعمار ستكون ضخمة، وسيكون العبء المالي أيضاً كبيراً، لدرجة أن المجتمع الدولي سيحتاج إلى الوقوف إلى جانب سكان غزة لسنوات عديدة قادمة». وحول الدمار بمخيمات اللاجئين، أوضح المسؤول الأممي: «نحن لا ندير المخيمات، ما نفعله هو أننا ندير المدارس والعيادات. لدينا 13 ألف موظف، معظمهم من المعلمين، وبين الموظفين نحو 3500 لا يزالون قادرين على مواصلة العمل، معظمهم يتولون الأمور اللوجستية مثل إدارة تدفق البضائع والمعلومات، والرعاية الصحية، والدعم النفسي والاجتماعي». وتابع فاولر: «فقدنا 192 من موظفينا منذ بداية الحرب، ولم نشهد هذا المستوى من الوفيات بين موظفي الأمم المتحدة منذ إنشائها في عام 1945، وتعرضت نحو 170 من منشآتنا للقصف، ولحقت بها أضرار متفاوتة، كما قتل نحو 450 شخصاً في تلك الغارات، وأصيب أكثر من 1400 آخرين. توقف التعليم، وتحولت المدارس إلى ملاجئ لمن يبحثون عن مكان آمن تحت حماية علم الأمم المتحدة».

(الأناضول)

علم الأمم المتحدة لا يحمي الفلسطينيين (أشرف ابو عمرة/ الأناضول)

كابوس لدغات العقارب يعود إلى جنوب ليبيا

طرابلس ـ **أسامة علي**

مع قرب دخول فصل الصيف وبدء ارتفاع درجات الحرارة، أعلن مستشفى مدينة الكفرة، أقصى جنوب ليبيا، وفاة طفل في الرابعة من العمر بعد ساعات من وصوله إلى المستشفى لتلقي العلاج من تعرضه للدغة عقرب. ورغم أن المستشفى أعلن أن غالبية الحالات التي وصلت إليه تماثلت للشفاء بعد تقديم العلاج المناسب لها من خلال أمصال مخصصة لسموم العقارب، لكنه أكد أنه يستقبل يومياً نحو 50 مصاباً بلدغات عقارب. وأشار إلى أنه ينتظر وصول شحنة أمصال مضادة للسموم وعدت بها حكومة مجلس النواب لمواجهة مخاطر لدغات العقارب في موسم الصيف الحالي. وبعد إعلان مستشفى الكفرة وفاة الطفل، وهو أول ضحايا لدغات العقارب هذا العام، نقلت وكالة الأنباء الليبية عن الناطق الإعلامي باسم مستشفى الكفرة قوله إن «الطفل أدخل إلى العناية المشددة في قسم الأطفال، وكانت حالته خطيرة بسبب تأخر تلقيه الإسعافات الأولية بعد تحويله من عيادة الحي الذي يقطن فيه». وأوضح أن «المصابين بلدغات العقارب يتوافدون منذ أشهر إلى المستشفى، وبلغ عددهم 379، علماً أن عددهم ارتفع بشكل كبير في الأيام الأخيرة بسبب موجة الحرارة المرتفعة التي شهدتها المنطقة». وتعد بيئة الكفرة إحدى الأكثر احتضاناً للعقارب في ليبيا، بحسب ما قال مدير مركز البحوث العلمية في المدينة عثمان التايب، الذي أوضح أن بحوثه انتهت إلى أن أكثر من 80% من العقارب المنتشرة في الكفرة ذات سميّة شديدة. ويجري المركز الذي يرأسه التايب تجارب على أنواع كثيرة من العقارب لمحاولة استخراج أمصال يمكن أن تستخدم لمواجهة مخاطر اللدغات، وهو ينصح المواطنين بإجراء إسعافات أولية عدة في حال الإصابة باللدغة، منها تبريد المكان المصاب بالثلج وتطهيره، ونصح المصاب بعدم الحركة لتقليل انتشار السمّ في الجسم. من جهته، يتحدث الناشط المدني رمزي المقرحي لـ«العربي الجديد» عن خطورة الوضع في الجنوب بالنسبة إلى الأطفال، الشريحة الأقل قدرة على مقاومة اللدغات، بسبب ضعف بنيتهم الجسدية وحداثة تكوينهم البدني، بخلاف الشباب والكبار الذين يملكون بنية جسدية قادرة على المقاومة. كما أن الأطفال يميلون إلى اللعب والتنقل، ما يجعلهم أكثرعرضة للإصابة بلدغات». ويحذر المقرحي من ارتفاع مستويات الخطر مع دخول فصل الصيف، وارتفاع درجات الحرارة التي تجبر العقارب على الخروج من أوكارها، خاصة مع استمرار النقص في الأمصال اللازمة لعلاج اللدغات في غالبية مستشفيات الجنوب الليبي. ويطالب المقرحي بألا تقتصر الجهود على مطالبة السلطات بتوفير الأمصال المضادة للسموم، وأن تشمل أيضا مكافحة انتشار العقارب التي بدأت تتسرب إلى الأحياء السكنية. ويقول: «أكد مسؤولو مستشفى سبها أن المصابين بلدغات هم من سكان أحياء في المدينة، ما يعني ضرورة الاتجاه لمكافحتها بالأدوية والمبيدات الخاصة داخل الأحياء السكنية التي تسرّبت إليها بدلاً من معالجة آثارها وترك المواطنين يواجهونها وحدهم». يتابع: «يُرصد في العادة خروج العقارب من أوكارها في فترة المساء التي يحب الأطفال أن يلعبوا فيها خارج المنزل. ويلاحظ أن الإصابات تصل إلى المستشفيات في هذه الفترة. وهذه المعطيات يجب أن تكون حاضرة في برامج دراسية تستند إليها خطط السلطات لمكافحة انتشار العقارب والقضاء عليها». وتثير ظاهرة انتشار العقارب وارتفاع مؤشرات مخاطرها على سكان جنوب ليبيا جدلاً واسعاً منذ سنوات، إذ يتهم أهالي الجنوب السلطات بالتقاعس عن توفير أدوية وأمصال لعلاج اللدغات، وبالتساهل في موضوع تسريب شحنات من هذه الأمصال من المستشفيات إلى الصيدليات الخاصة للمتاجرة بها، وبيعها للمواطنين بأسعار عالية. ولجأت جهات أهلية عدة إلى منصات التواصل الاجتماعي لإرشاد السكان إلى كيفية تقديم إسعافات أولية للمصابين بلدغات العقارب. وأعلن مركز نور العلم الأهلي في الجنوب أن متطوعيه نجحوا في إنقاذ حياة سبعة أطفال عبر تقديم إسعافات أولية لهم. وإضافة إلى جهود التايب في مركز البحوث العلمية بالكفرة من أجل صنع أمصال محلية لمداواة المصابين بلدغات العقارب، نقلت منصات التواصل الاجتماعي العام الماضي نداءً وجهته الباحثة نواسة محمد، المتخرجة من قسم المختبرات في الكلية التقنية الطبية، إلى السلطات لمساعدتها في إتمام دراسة بدأتها بجهود ذاتية لتعقب العقارب والقضاء عليها. وزرعت نواسة مصايد بدائية في 15 منزلاً بشكل عشوائي ضمن مشروعها الخاص في منطقة وادي عتبة، واصطادت 173 عقرباً لبدء تجاربها التي تهدف إلى صنع مصل مضاد للدغات العقارب.

تقاعس حكومي

تثير ظاهرة انتشار العقارب وتزايد مخاطرها على سكان جنوب ليبيا جدلاً واسعاً منذ سنوات، إذ يتهم الأهالي السلطات بالتقاعس عن توفير الأدوية والأمصال لعلاج اللدغات، وبالتساهل في موضوع تسريب شحنات من هذه الأمصال من المستشفيات إلى الصيدليات الخاصة للمتاجرة بها، وبيعها للمواطنين بأسعار عالية.

تحقيق

يستهدف جيش الاحتلال الاطفال كما الكبار في قطاع غزة، وتكرر قتل الاطفال خلال تجمعهم للعب في الشوارع والساحات، رغم أن طائرات الاستطلاع ترصد كل ما يتحرك في انحاء القطاع

الشهداء الصغار

قصص أطفال قتلهم الاحتلال في قطاع غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

جسّدت مجزرة مخيم النصيرات التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي يوم السبت الماضي، مشهداً إجرامياً يضاف إلى جرائم جيش الاحتلال المتعددة، عندما أغار على ساحة فيها أطفال يلعبون، ما خلّف استشهاد 62 طفلاً دون عمر الخامسة عشرة، من بينهم أطفال كانوا في الساحة التي اعتاد الأطفال على اللعب فيها يومياً. استُشهدت الطفلة مريم العيسوي (ثماني سنوات) بينما كانت تلعب في وسط المخيم، وفي آخر مرة شاهدها فيها والدها محمود العيسوي كانت تلعب «الحجلة» بالقرب من المنزل رفقة عدد من أبناء الحي، قبل أن يتوجه إلى السوق لمحاولة شراء بعض الطعام لعائلته في ظل صعوبة توفير الطعام وغلاء الأسعار. أثناء المجزرة، كان العيسوي عاجزاً عن التوجه إلى المنطقة التي تقيم فيها عائلته في ظل تقدم المركبات الإسرائيلية وإطلاق النار عشوائياً على الناس، وبعد انتهاء المجزرة، عثر عدد من أصدقائه على جثمان أطفالهم، في حين ظل يبحث عن ابنته مريم، حتى وجدها شهيدة في إحدى الزوايا، وكانت تمسك بحجر «الحجلة»، إذ استشهدت بينما تنتظر دورها في اللعب نتيجة القذائف التي ألقاها الاحتلال مباشرة على المنطقة. يقول العيسوي لـ«العربي الجديد»: «أعدم الاحتلال الأطفال عبر القذائف العشوائية قبل تسلل القوات الخاصة، وكانت طفلتي الصغيرة مثل كثير من الأطفال تعرف معنى القصف، وتذكر بعض أنواع الطائرات، وحتى طبيعة القذائف، فنحن نعيش في محيط لا نستطيع فيه إخفاء أي معلومة عنهم، فهم يسمعون يومياً الأحاديث عن الأوضاع السياسية والمعيشية. إنهم أطفال لكنهم كبروا سنوات خلال العدوان، ولو كان بإمكان أجسادهم أن تحكي لحكت الكثير للعالم». يضيف: «لا أعرف ما الذنب الذي ارتكبته أطفالنا، والعالم ركز بعد المجزرة على المحتجزين الإسرائيليين وحدهم، بينما هم محتلون، ويوجدون في منطقة محتلة بحسب القوانين الدولية. الجميع يركز على صور المحتجزين، بينما أطفالنا الذين دفعوا الثمن بأرواحهم لا أحد يتذكرهم. طفلتي استشهدت ضمن عشرات الأطفال الذين كانوا يلعبون أو نائمين. كل أطفالنا جائعون منذ أشهر، وحتى إننا لا نملك توفير الطعام لهم، ولا أحد يهتم بتلك المعاناة». يتابع العيسوي: «استشهدت ابنتي مع أطفال آخرين بينما كانوا يلعبون الحجلة عبر استخدام طباشير جمعوه من داخل مدارس (أونروا) التي لا يزال فيها بعض الطباشير، واستشهد أطفال آخرون بينما كانوا يلهون في داخل المدرسة عبر استخدام الطباشير في الرسم على السبورة المدرسية أو الرسم على أرضيات المدارس والمخيم».

ولم تكن تلك الواقعة الأولى التي تتحول فيها ساحة للعب الأطفال إلى ساحة للشهداء الصغار، إذ سبقتها مجازر عديدة، أشهرها مجزرة مستشفى المعمداني، حيث كان الأطفال يلعبون بالقرب من ساحة المستشفى قبل أن يباغتهم القصف الإسرائيلي، وكذلك المجزرة التي جرت في مخيم جباليا في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، ومجازر مشابهة في مدينة رفح وفي حي الشجاعية وحي الزيتون بمدينة غزة، وفي جميعها خرج الأطفال حينها للعب، وعادوا جثامين إلى أهاليهم. ويتبين من تلك المجازر أنها سياسة ممنهجة للاحتلال الإسرائيلي بحق الأطفال، والذي يكرر عرض مقاطع فيديو للقصف ما يدعي أنها أهداف عسكرية في القطاع، ويتفاخر بهذا بوصفه إنجازاً، بينما يعلم قادته من خلال ما ترصده طائرات الاستطلاع التي لا تغادر سماء قطاع غزة بوجود الأطفال في الساحات التي يقصفها، وفي المنازل التي يدمرها فوق رؤوس ساكنيها. استشهد اثنان من أطفال نائلة السبع وهما يلعبان بالقرب من ساحة مستشفى المعمداني الخلفية خلال المجزرة الإسرائيلية في المستشفى الواقع في البلدة القديمة من مدينة غزة، كما استشهد أطفال من عائلتها في حي الزيتون في يناير/كانون الثاني الماضي، بينما كانوا يلعبون في شوارع الحي القريبة من شارع صلاح الدين. تقول السبع لـ«العربي الجديد»: «أعدم الاحتلال ابني يزن (خمس سنوات) وابنتي فلة (تسع سنوات) بينما كانا يلعبان في الشارع. دولة الاحتلال تدعي امتلاك التكنولوجيا، وأنها تصور أدق التفاصيل حين ترغب في تسطير إنجازات عسكرية، لكنها تنكر أنها كانت تعرف أن في المكان الذي تقصفه عشوائياً أطفالاً. أصبحنا على يقين أنهم يريدون قتل الأطفال والمسنين والمرضى والنساء. طفلتي كانت تحمل دمية عند استشهادها، وقد تلطخت الدمية بالدماء، وقد أعدم جيش الاحتلال طفل شقيقتي في حي الزيتون، وقد تولت بنفسها دفن جثمان طفلها الشهيد الذي ظل ملقى على الأرض ساعات عدة، وكان معه اثنان من الأطفال الشهداء. طائرات الاستطلاع تصور كل شيء، لكن الحقيقة أنهم يريدون قتل الأطفال، ويتحججون بالمحتجزين أمام المجتمع الدولي في حين يرفضون تنفيذ كل القرارات الدولية».

وتجاوزت أعداد الأطفال الشهداء منذ بداية العدوان الإسرائيلي حتى التاسع من يونيو/حزيران، 15 ألفاً و620 طفلاً شهيداً، إضافة إلى أكثر من 30 ألف طفل مصابين بإصابات متنوعة، من بينها إعاقات دائمة وبتر أطراف. أغار الاحتلال الإسرائيلي على مخيم جباليا في 31 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، بينما كان عشرات الأطفال يلعبون في الشارع، فاستشهد ثمانية أطفال من عائلات أبو سلطان والنجار والشريف، بينما كانوا يلعبون كرة القدم في الشارع. يقول أحمد الشريف (37 سنة) لـ«العربي الجديد»: «مخيم جباليا شاهد على وقائع كثيرة من إعدام الأطفال وهم يلعبون في الشوارع عبر القصف العشوائي، وأطفال شقيقي عمر (11 سنة) ويزن (تسع سنوات) استشهدا وهما يلعبان بالكرة التي اشتريتها لهما حتى يبقوا بالقرب من المنزل، ولا يذهبوا إلى المناطق الخطيرة أثناء القصف، ورغم ذلك طاولهم القصف وقتلهم». وانتشرت عشرات من مقاطع الفيديو لجنود الاحتلال الإسرائيلي التي تحاول التقليل من قيمة ضحايا قطاع غزة، إضافة إلى مقاطع توثق اعترافات جنود حول قيامهم بقتل الأطفال، وإيمانهم بأن أطفال غزة سيكبرون في يوم ما ويتحولون إلى مقاومين لمواجهة مشروعهم الاستيطاني. ويقول مصدر من منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» في الأراضي الفلسطينية لـ«العربي الجديد»: «صُنّف أطفال غزة بعد الحرب المستمرة للشهر التاسع على التوالي بأنهم غير محميين بموجب القانون الدولي الإنساني، وتوثيق تجاوزات بحقهم وفق اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام 1989، وهي معاهدة حقوق الإنسان التي حازت أكبر قدر من التصديقات عالمياً. تصنيف إسرائيل في القائمة السوداء للدول التي ترتكب انتهاكات بحق الأطفال جاء بناءً على تقارير «يونيسف» وعدد من المنظمات الحقوقية الدولية، وكانت هناك آمال بإيقاف تلك الانتهاكات في قطاع غزة، لكن فوجئنا بعملية النصيرات الأخيرة. لا يوجد أي تطبيق لمبادئ حقوق الطفل في قطاع غزة، ولا حتى احترام للقرارات والمواثيق الدولية». وليست الجرائم الإسرائيلية بحق أطفال قطاع غزة مقتصرة على الجرائم المرتكبة خلال العدوان الحالي، إذ كرر جيش الاحتلال جرائم مماثلة خلال مرات العدوان السابقة، ولا ينسى أهالي غزة واقعة استشهاد أربعة من أطفال عائلة بكر في منطقة الميناء غربي مدينة غزة في 16 يوليو/تموز 2014، عندما قصفت بارجة إسرائيلية مباشرة الأطفال بينما كانوا يلعبون الكرة، وهي مشاهد وثقتها الكاميرات قبل المجزرة وبعدها.

وفي السابع من أغسطس/آب 2022، أعدم الاحتلال خمسة أطفال من عائلة نجم التي كانت تقيم بمنطقة الفالوجا في مخيم جباليا شمالي القطاع، بينما كانوا يلعبون كالعادة بالقرب من منطقة مقبرة الفالوجا، واستشهد الأطفال الخمسة، وتحولت جثامينهم إلى أشلاء، قبل أن ينكر جيش الاحتلال مسؤوليته عن الواقعة، لكنه اعترف لاحقاً بالمسؤولية عنها، مبرراً الجريمة بأنه لم يكن يقصد قتلهم.

عشرات الأطفال الشهداء في مخيم النصيرات (إياد البابا/ فرانس برس)

15,620
اعداد الاطفال الشهداء منذ بداية العدوان الإسرائيلي، اضافة إلى اكثر من 30 الف طفل مصاب.

استشهد 62 طفلا دون عمر الخامسة عشرة في مجزرة مخيم النصيرات

تكررت وقائع تحويل الاحتلال ساحة للعب الاطفال إلى ساحة شهداء

«الجلوة»... عقاب عشائري أقوى من الدولة العراقية

تتشتت عائلات داخل العراق وفي المهاجر بسبب سطوة العشائر وأحكام الجلوة التي يصفها نشطاء في مجال حقوق الإنسان بأنها «بالية»

بغداد ـ **محمد الياسم**

رغم أنها تراجعت لا تزال عقوبة «الجلوة» مطبقة في بعض محافظات العراق، خصوصاً في مناطق الوسط والجنوب حيث تتركز النزاعات العشائرية بتأثير ضعف سلطة الأمن والقانون والاحتكام إلى الأعراف بدلاً من اللجوء إلى المحاكم. وتعمل بعض العشائر بمبدأ «الجلوة» رغم أن قراراتها قاسية وتقضي بإجلاء مرتكبي الجرائم أو خطايا معينة مع أفراد عائلاتهم، وأحياناً أعمامهم وأخوالهم، ما يُعرض عائلات عدة لحور وإجحاف. «الجلوة» عقوبة قبلية وعشائرية تطبّق على من يرتكب جريمة قتل أو سرقة، أو أعمالاً غير أخلاقية أو غير شرعية، وتكثر في الأرياف كما توجد في المدن. وتقضي أحكام الجلوة بترحيل ذوي الجناة وأسرهم، وأحياناً أقربائهم من الدرجتين الثانية والثالثة. وتتطور الأحكام في بعض الأحيان لتصل إلى إجلاء أقرباء الجناة حتى الدرجة الخامسة من مساكنهم إلى مناطق أخرى، لمدة قد تزيد عن 15 عاماً أو أكثر أحياناً، بحسب العرف العشائري.

ورغم أن مجلس القضاء الأعلى اتخذ عام 2018 موقفاً حازماً من بعض الأحكام العشائرية التي تتسبب في الرعب وتهدد السلم المجتمعي، والتي اعتبر أن «مرتكبيها يجب أن يحاكموا وفق قانون مكافحة الإرهاب، لكنه لم يتطرق إلى «الجلوة» العشائرية بشكل صريح، ولم يصدر أي قرار في شأنها. وفي مدن عراقية عدة تسببت عقوبة «الجلوة» العشائرية بترحيل وتهجير آلاف العائلات من محافظاتهم الأصلية إلى أخرى. ووصلت بعض العقوبات إلى حدّ خروج الخاضعين لها من العراق بالكامل بسبب الملاحقات وارتباط العقوبات بالثأر. وتُعتبر النزاعات العشائرية في مناطق وسط العراق وجنوبه من بين أهم المشكلات الأمنية، وتترافق أحياناً مع مواجهات مسلحة تُوقع قتلى وجرحى بين عشائر مختلفة. وتتعلق غالبية هذه النزاعات بمشكلات حول الأراضي الزراعية وحصص المياه، وتستخدم فيها أحياناً أسلحة متوسط وقذائف هاون وقذائف صاروخية محمولة على الكتف.

ويتصدر ملف الصراعات القبلية جنوب العراق اهتمامات رئيس الوزراء الجديد محمد شياع السوداني، إلى جانب ملف الخدمات، حيث يُستمرّ تسجيل ضحايا ومصابين في المحافظات الجنوبية والوسطى نتيجة النزاعات العشائرية المسلحة التي يستدعي بعضها تدخل قوات الجيش لفضها. أما «الجلوة» فتبقى عقوبة لا ترتبط بالسلاح، بل بالتهديد والإجبار، وهي لا تخضع لما يُعرف بـ«الكعدات»، أي النقاشات الطويلة بين وجهاء وبعض شيوخ العشائر، وبين قوات الأمن أو السلطات القضائية.

ويقول ضابط من محافظة ميسان (جنوب)، رفض كشف اسمه، لـ«العربي الجديد»: «الجلوة عقوبة نهائية بالنسبة إلى بعض الجرائم أو تلك المرتبطة بالشرف، ونسمع بها بعد حصولها عادة، في حين لا نملك أوامر أمنية بمنعها عبر تنفيذ تدخل مسلح. الحقيقة أن هذه العقوبة قاسية خصوصاً أنها تستهدف أحياناً عشر عائلات وأكثر بسبب حادث يرتكبه شخص واحد. والقوات الأمنية والسلطات القضائية تركز على المظاهر المسلحة التي تخلفها النزاعات».

يضيف: «تتلقى السلطات الأمنية نداءات استغاثة بما يُعرف بالجلوة، لكنها لا تتدخل إلا عبر قرارات قضائية من المحاكم. وبما أن المتضررين من الجلوة لا يقدمون شكاوى إلى القضاة فلا تستطيع الأجهزة الأمنية بالتالي التدخل رغم أن الجلوة حكم جائر».

من جهته، يقول محسن حبيب، وهو أحد وجهاء عشيرة «البو محمد» في جنوب العراق، لـ«العربي الجديد»، إن «الجلوة حكم عشائري قديم ويُطبق في عدد من الدول العربية وليس فقط في العراق، وهو لا يشمل كل المتورطين في أعمال شريرة، بل يرتبط بأعمال تجلب العار إلى أصحابها، لذا يُعتبر وسيلة لإنقاذ عائلة الجاني في بعض الأحيان، لأنها تدفعها إلى الانتقال إلى منطقة أخرى، وهذا حكم أفضل لها من البقاء في المنطقة التي تسكن فيها كي لا تعيش مدة طويلة في العار».

يتابع: «تؤيد كل العشائر تقوية نفوذ الدولة، لكن الأحكام العرفية تبقى جزءاً لا يمكن إنكاره من الثقافة العراقية. الأحكام العرفية لدى العشائر ليست ظالمة أو جائرة، بل تستند إلى المبادئ العربية القديمة، إضافة إلى الدين الإسلامي، والاعتراض على الجلوة قائم على أنها تشمل عائلات عدة أحياناً بسبب شخص واحد، وهو ما نحاول حصره في غالبية الأحيان».

وتشير الناشطة والحقوقية نور الهنداوي، في حديثها لـ«العربي الجديد»، إلى أن «الجلوة حكم جائر يتعارض مع مفاهيم حقوق الإنسان، وتشمل عادة عائلات عدة يجري طردها من مكان إقامتها تحت التهديد إلى مناطق أخرى. ومن واجب الدولة أن تضع حداً لهذه العقوبات العرفية، لا سيما أن الدستور ينص على النهوض بواقع القبائل والعشائر، والاهتمام بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون وتعزز قيمها الإنسانية لتطوير المجتمع، مع منع الأعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الإنسان».

سطوة العشائر قوية في العراق (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

خلافات العشائر العراقية متكررة (حيدر حمداني/ فرانس برس)

أكثر من نصف مليون قاصر مفقودون في أوروبا

لم تحل أوروبا أزمة القصّر المفقودين غير المصحوبين بذويهم، والذين وطئوا أراضيها هرباً من بلدانهم لأسباب عدة، ولا يعرف أحياناً مكان الكثير منهم، وإن كانوا بأمان أم لا

تمكث مئات الوصول إلى فرنسا منذ دون مأوى (ليكولاس تونكات/ فرانس برس)

برلين ـ **شادي عاكوم**

لا يزال كابوس اختفاء اللاجئين القصر غير المصحوبين بذويهم يشغل السلطات الأوروبية، مع تضاعف أرقامهم على مر السنوات الأخيرة نتيجة تفاقم أزمة الهجرة إلى أوروبا. ما يفتح الباب أمام العديد من النقاشات السياسية والاجتماعية، وتفيد وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء بأنه ما من جهود أوربية حالياً لتسجيل هؤلاء، أو تبادل المعلومات حول مصيرهم.

ويشير مختصون إلى وجود عجز كبير في جمع البيانات عن اللاجئين القصر، ويوضح خبراء تحدثوا إلى شبكة «إيه آر دي» الإخبارية، أن العديد من الأشخاص يغادرون منشآت سكنهم لأنهم غير راضين عن الإجراءات التي تستغرق وقتاً طويلاً، أو أنهم يأملون بمساعدة أسرع في بلدان أخرى، أو ربما الكوث لدى أقارب أو أصدقاء في بلدان أوروبية أخرى. وتبين الشبكة نقلاً عن الخبيرة في خدمة رعاية الأطفال والقصر تيريزا كايل، أن طبيعة حياة هؤلاء المراهقين مربكة، لا سيما وأنهم مضطرون، في أحيان كثيرة، إلى الانتظار فترات طويلة بعد إيوائهم في مكاتب رعاية الشباب إلى حين الحصول على استشارة أولية، قبل توزيعهم على البلديات وتأمين مقاعد لتعلم اللغة أو الدراسة والتدريب في مهنة معينة. وخلال فترة الانتظار، يعيشون في أماكن إقامة كبيرة، وغالباً ما تكون مخصصة لأكثر من شخصين في غرفة واحدة، ومن دون قدر واسع من الخصوصية أو فرص رقابة على التواصل الخارجي الآمن. وبعد هؤلاء إلى مغادرة هذه المرافق بعيداً عن رقابة السلطات. وفي مراحل معينة، خفضت معايير الرعاية بسبب نقص الموظفين.

وتشدد كايل على أن هؤلاء الأشخاص المفقودين سيواجهون عواقب ومخاطر جسيمة، ومن الممكن أن يقعوا أيضاً في أيدي المنظمات الإجرامية، كما يمكن أن يُستغلوا أو يتعرضوا لاعتداء جنسي. بدورها، تبيّن هيلين ساندرماير من الرابطة الفيدرالية للاجئين القصّر غير المصحوبين بذويهم، أن التأخير في الإجراءات يدفعهم إلى التفكير بأن الأمور قد تكون أفضل في أماكن أخرى، في ظل غياب التوجيه الصحيح من قبل المتخصصين. ويمضي هؤلاء قدماً من دون أن يعرف أحد عن وجهتهم، وقد يقعون ضحية وعود مالية زائفة أو غيرها من الإغراءات. أما مقدمو الخدمات في مرافق الرعاية فملزمون بالإبلاغ عن كل شخص مفقود. ولمواجهة هذا الواقع في ألمانيا، وبعدما كانت المقابلات الأولية التي يُفترض أن يخبر فيها اللاجئون القصر عن أعمارهم والأماكن التي قدموا منها وتلك التي يرغبون في التوجه إليها تستغرق أشهراً طويلة، عمدت إدارة مجلس الشيوخ في برلين إلى تعيين موظفين إضافيين لتقليص فترة الانتظار إلى نحو أربعة أشهر. وتشير الأرقام إلى أن أعداد المفقودين في دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى مولدوفا والنرويج والمملكة المتحدة وسويسرا وصلت بحسب «إيه آر دي» أخيراً إلى نحو 51433 قاصراً لاجئاً، ولا علم للسلطات بمكان وجودهم.

وبحسب شبكة الصحافيين الدوليين التي تضم العديد من المؤسسات الصحافية والإعلامية، فقد زادت الأعداد منذ صدور آخر البيانات عام 2021 بنحو 19292 لاجئاً، بينهم 792 في ألمانيا. وتبين شبكة إعلامية ألمانية أخرى أنه في برلين وحدها اختفى خلال السنوات الثلاث الماضية 286 من اللاجئين القصر، بينهم 62 شخصاً لا يزال البحث عنهم مستمراً. علاوة على ذلك، تبين صحيفة «هويته» النمسوية اليومية أن أكبر عدد من القصر المفقودين غير المصحوبين بذويهم كان في إيطاليا، حيث تم تسجيل 22899 قاصراً بين عامي 2021 و2023، تبعتها النمسا بحوالي 20077 قاصراً، ثم بلجيكا التي تعتبر مجرد بلد عبور، وقد وصل عدد القصر فيها إلى 832 خلال العام الماضي. وفي ألمانيا، تم تسجيل 2005 قاصرين وفي سويسرا 1226. من جهة أخرى، فإن دولاً مثل إيطاليا والنمسا لديها آلاف مفقودين، في حين لم تفد بلدان مثل إسبانيا واليونان بمعلومات دقيقة عن الأطفال والمراهقين من المفقودين، ومعظمهم من دول أفغانستان وسورية والعراق والصومال. والأعداد قد تكون أكبر لا سيما وأن البيانات غير كاملة. ما من ضوابط حدود واضحة في منطقة شنغن (تضم 27 دولة أوروبية)، وهو ما يزيد من احتمال أن يصبح القصر ضحايا الاتجار بالبشر. وقد اعترف أحد القصر أمام المحكمة في ولاية سكسونيا بأنه تم تجنيده من قبل المهرب الذي نقله إلى ألمانيا قبل عامين. وتقول المفوضة الأوروبية للشؤون الداخلية، إيلفا يوهانسن، إن نظام الهجرة معطل في أوروبا، وسيصار إلى تحسين الأوضاع في المرحلة المقبلة، وخصوصاً بعد إقرار ميثاق الهجرة الجديد. تضيف أنها تلقت التزاماً من جميع دول الاتحاد الأوروبي بأنها ستعتمد نظام التسجيل الموحد للاجئين القصر غير المصحوبين بذويهم، الأمر الذي يجب أن يؤدي إلى حماية أفضل بكثير لهؤلاء القصر، وإمكانية بدء إجراءات ضد الدول في حال حصول انتهاكات. مشيرة إلى أن أكثر من نصف اللاجئين حول العالم هم من الأطفال والقصر.

يواجه المفقودون القصّر في البلدان الأوروبية مخاطر جسيمة متعددة

يضطر القصر إلى الانتظار لفترات طويلة قبل الحصول على استشارة